نشرة صندوق النقد الدولي

الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

"قرارات اسطنبول" ستكون مرشدا للصندوق

في سياق عمل البلدان على تشكيل عالم ما بعد الأزمة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٦ أكتوبر ٢٠٠٩

- مدير عام الصندوق يقول إن العالم يجب أن يتعاون أكثر من ذي قبل في بناء عالم ما بعد الأزمة
- ويشدد على دور الصندوق في إرساء التعاون الاقتصادي العالمي واستعادة عافية الاقتصاد
- ويرحب بصدور "قرارات اسطنبول" لتكون مرشدا للصندوق على مدار السنوات القادمة

قال السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، لصانعي السياسات الذين التقوا في اسطنبول لتمثيل ١٨٦ بلدا عضوا إن التعاون الدولي أنقذ العالم من أزمة أسوأ بكثير مما كان متوقعا وإن القادة ينبغي أن يغتنموا الفرصة السانحة الآن لتشكيل عالم ما بعد الأزمة.

منذ عام مضى، كان الناس يخشون أن تؤول الأمور إلى الأسوأ. ولكن تضافر الجهود لمكافحة الأزمة استطاع أن يبعد العالم عن حافة الهاوية. "وحتى إذا كان من السابق لأوانه أن نعلن الانتصار، فقد بدأنا السير على الأقل في طريق التعافي."

وخاطب السيد ستراوس-كان صانعي السياسات الاقتصادية والنقدية في العالم أثناء الاجتماعات السنوية قائلا إن أمامهم فرصة تاريخية حتى يهيئوا الظروف اللازمة لإيجاد "حلقة إيجابية من السلام والرخاء" إذا واصلوا العمل معا ومع الصندوق في القضايا المتعلق بتدابير السياسات.

وأشار السيد ستراوس-كان إلى "التغيرات العميقة" التي أحدثها التعاون الرسمي وغير الرسمي بين الدول، وأضاف أن "بلدان العالم تكاتفت أمام الأزمة لمواجهة التحديات المشتركة بحلول مشتركة، مُركِّزة على الصالح العالمي المشترك." وأشار المدير العام إلى التنشيط المالي الذي تم على مدار العام الماضي بقيمة ٢% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي العالمي تمثل كان عنصرا حاسما في إيقاف الأزمة، قائلا إن بلدان العالم بدأت تتحرك لمعالجة مواطن الضعف الكبرى في قطاعاتها المالية، مما سيجعل التعافي يزداد رسوخا في ظل الالتزام بمسار الإصلاحات.

"قرارات اسطنبول" – أربعة مجالات للإصلاح

وصرح ستراوس–كان للوفود المجتمعة قائلا " لقد قطعنا شوطا طويلا، غير أن الرحلة لم تنته بعد." وقال إن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي اللجنة المسؤولة عن تسيير سياسات الصندوق، طلبت إلى الصندوق في ختام اجتماعها الذي عُقد في الرابع من أكتوبر الجاري، أن يتصدى لأربعة مجالات إصلاح أساسية – ألا وهي صلاحيات الصندوق، ودوره التمويلي، وأعمال الرقابة متعددة الأطراف، ونظام الحوكمة. وقال إن "قرارات اسطنبول" سوف تكون محورا أساسيا لأنشطة الصندوق في العام المقبل.

وقد أقرت اللجنة الحفاظ على السياسات التنشيطية إلى أن يصبح التعافي الاقتصادي العالمي مؤكدا وأيدت التحركات الرامية إلى إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق لإعطاء صوت أكبر لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية.
وتتألف القرارات الأربعة مما يلي:

- مراجعة **صلاحيات صندوق النقد الدولي،** لكي تشتمل على مجموعة كاملة من السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي المؤثرة في الاستقرار العالمي.

- تقييم **كيفية استثمار نجاح "خط الائتمان المرن" وتوفير التأمين لعدد أكبر من البلدان بصفة المقرض الأخير العالمي.** ونظرا لأن موارد الصندوق في الوقت الراهن محدودة مقارنة بحجم الطلب على الاحتياطيات للأغراض الوقائية، فقد طلبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إلى الصندوق النظر في إمكانية مساهمة تعزيز أدواته وتسهيلاته التمويلية في معالجة هذه المشكلة على نحو أفضل.

- إجراء تقييم لإمكانية مساهمة أدوات الصندوق التمويلية المعززة، مثل "خط الائتمان المرن"، في معالجة مسألة الاختلالات العالمية عن طريق **تخفيف حاجة البلدان للتمويل الذاتي لمواجهة الأزمات** بمراكمة احتياطيات كبيرة.

- صادقت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية على اقتراح مجموعة العشرين بأن يساهم الصندوق معها في **عمليات التقييم المتبادل للسياسات.** ويمثل ذلك نوعا جديدا من أعمال الرقابة متعددة الأطراف التي يمارسها الصندوق.

- صادقت اللجنة على الخطوة الكبيرة التالية على صعيد **الحوكمة** والتي وافقت عليها مجموعة العشرين. وسيؤدي ذلك إلى تحويل في أنصبة الحصص لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية بنسبة ٥% على الأقل من البلدان الممثَّلة تمثيلا زائدا إلى البلدان غير الممثَّلة بالقدر الكافي، بحلول يناير ٢٠١١.

اللحظة الفارقة للاقتصاد العالمي

وأكد قائلا: "وها نحن نقف في لحظة فارقة. لقد علَّمَنا التاريخ أن دول العالم إذا تكاتفت لمواجهة التحديات المشتركة بروح التضامن، يصبح بوسعها خلق حلقة إيجابية من السلام والرخاء، وتجنب الدخول في حلقة مفرغة من الصراع والركود."

ودعا المدير العام البلدان إلى أن تغتنم "هذه الفرصة لتشكيل عالم ما بعد الأزمة" قائلا إنه يتعين على كل البلدان "التكيف والتغير" وإنه يتعين على الصندوق أن يتغير هو أيضا. وقال إنه "في هذا العالم الحديث الذي تحكمه العولمة، لم يعد من المنطقي أن تكون السياسة الاقتصادية العالمية هي محط اهتمام مجموعة صغيرة من البلدان فحسب. ومما يعكس هذه الحقيقة الجديدة أن أحد التغيرات الكبيرة في العام الماضي يتمثل في تألق مجموعة العشرين – وهي مجموعة تضم الاقتصادات الصاعدة الديناميكية. وكانت قيادة هذه المجموعة وراء حشد هذا التعاون الهائل على مستوى السياسات من جميع أنحاء العالم. وقد أكد قادة المجموعة مؤخرا في بيتسبرغ ضرورة أن يصب الصالح الجماعي العالمي دائما في قرارات السياسة الوطنية."

استثمار الزخم

وقال إنه "يتعين علينا استثمار هذا الزخم. فمجموعة العشرين أكثر تمثيلا لبلدان العالم من مجموعة السبعة، غير أنه لا تزال هناك بلدان كثيرة غير ممثَّلة، وخصوصا في إفريقيا. وهناك ١٨٦ بلدا في عضوية الصندوق، من بينها البلدان منخفضة الدخل، يسكنها مليارات من الأشخاص ممن يعيشون في فقر، ولا يزالون مهمشين اقتصاديا. وأصوات هؤلاء يجب أن تُسمَع أيضا. وهم أيضا يستحقون أن يكون لهم نصيب في الاقتصاد العالمي. إننا بحاجة إلى التعاون بين جميع بلدان العالم."

وفي هذا السياق، أعلن المدير العام استعداد الصندوق للعمل على تكثيف التعاون الاقتصادي العالمي وتعزيز مستوياته. غير أنه دعا وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية إلى المضي قدما في الالتزامات الضرورية لتعزيز شرعية الصندوق بين أعضائه الكثيرين.

وقال إن ذلك يبدأ بمراجعة صلاحيات الصندوق "لتشمل النطاق الكامل للسياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي التي تؤثر على الاستقرار العالمي،" مشيرا إلى أن أنه "لم تكن لهذه الأزمة علاقة تُذكر بمعاملات الحساب الجاري أو تحركات النقد، وهما محط تركيز مهام الصندوق المتعارف عليه. ولكن في حقبة تتسم بالتدفقات الرأسمالية الكبيرة والسريعة والتي يمكن أن تمتد إلى جميع أنحاء العالم، يتعين أن تكون لدينا صلاحيات أوسع."

ويتضمن ذلك أيضا التوصل إلى قرارات حازمة حول تحويل أنصبة حصص عضوية الصندوق لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية بنسبة ٥% على الأقل من البلدان الممثَّلة تمثيلا زائدا إلى البلدان غير الممثَّلة بالقدر الكافي وذلك بحلول يناير ٢٠١١. وقال إن "من شأن هذا الأمر تعزيز شرعيتنا، وهو بمثابة دفعة سداد مقدمة لحساب فعاليتنا المستقبلية." وأضاف أنه "في غمار حديثنا عن المستقبل، أود أن أشير إلى أن تنفيذ الإصلاحات السابقة متأخر عن

موعده – إذ لم يقم سوى ٣٦ بلدا من إجمالي العدد المطلوب وهو ١١١ بلدا بتمرير التشريع المعني بإصلاح نظام الحصص والأصوات المتفق عليه في عام ٢٠٠٨. وإنني لأحث البلدان على المضي قدما في هذا الشأن بأسرع ما يمكن."

واختتم السيد ستراوس-كان كلمته بقوله: "وفي نهاية المطاف، أرى أن ما سعينا إلي تحقيقه معا إنما يتعلق بالسلام والاستقرار. ويتعلق بالرخاء والأمن لنحو سبعة مليارات شخص يعيشون على كوكبنا. وكما قال جون مينارد كينز عند تأسيس الصندوق، إن الأمل يحدونا أن "تصبح أخوة الإنسان لأخيه الإنسان أكثر من مجرد كلام يقال". وأنا أرى أن أمامنا الآن فرصة تاريخية لإعادة صياغة عالمنا في مرحلة ما بعد الأزمة – وتحويل هذا الكلام إلى حقيقة."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org